

## الفصل السابع

الصراع الأمريكي / الإسرائيلي - الفلسطيني (\*)

---

(\*) كتب هذا المقال في مايو عام ٢٠٠١م.



انفجرت أحدث مرحلة من مراحل الصراع الإسرائيلي  
الفلسطيني في التاسع والعشرين من شهر سبتمبر عام  
٢٠٠٠م، يوم صلاة المسلمين (صلاة الجمعة)، حينما بعث  
يهود باراك بسيل جرار ومروع من قوات الجيش والشرطة  
إلى المسجد الأقصى .

وعلى نحو يمكن التهكن به ، فقد أسفر ذلك عن وقوع صدامات وقت خروج  
الآلاف من المصلين من المسجد ، وخلفت وراءها العديد من القتلى الفلسطينيين  
ومائتين من الجرحى . أيًا كان ما قد هدف إليه باراك ، فلم تكن هناك طريقة أكثر فعالية  
لتهيئة المسرح للعاقبة المزلزلة - وخاصة بعد الزيارة التي قام بها آرييل شارون وبطانته  
العسكرية إلى المسجد في اليوم السابق عليها - أكثر من تلك الزيارة .  
وقد أرست الافتتاحية نط ما أعقبها من أحداث .

كشف تحقيق مهم أجرته الأمم المتحدة « أن خلال هذه الأيام العصيبة ، لم يتوفر دليل  
على قيام الفلسطينيين بإطلاق النار » . خلال الأشهر التالية ، طبقًا لآخر ما استطاع  
المحققون أن يخلصوا إليه ، لم تتكبد قوات الدفاع الإسرائيلي [الجيش الإسرائيلي] التي  
تقوم بعملياتها من وراء تحصينات وباستخدام أسلحة متفوقة ، خسارة واحدة جسيمة  
في الأرواح جراء تظاهرات الفلسطينيين ، وقد بدا أن جنودها لم يتعرضوا إلى خطر فيه  
تهديد لحياتهم خلال مجرى هذه الأحداث ، بينما قتلوا المئات من الفلسطينيين ،  
وفرضوا نظامًا أكثر وحشية عن ذي قبل ، وأخضعوا الشعب إلى أعمال عقاب جماعية  
وإذلال تتسم بالقسوة ، وتلك السمة المميزة لذلك الاحتلال للعديد من السنوات .  
وكشف تقرير الأمم المتحدة أن معظم الخسائر الإسرائيلية في الأرواح قد نتج عن حوادث  
وقعت على الطرق المؤدية إلى المستوطنات وعند نقاط التفتيش النائية  
نسيبًا . . . . كتيبة لبناء المستوطنات والاستشارات التي نتجت عنها بشكل غير مباشر .

وفي هذه النقطة يجب أن نضع في الاعتبار عنف المستوطنين الموجه ضد المدنيين الفلسطينيين في المناطق المتاخمة للمستوطنات، وكذلك تواطؤ قوات الدفاع الإسرائيلي مع هذا العنف (\*).

استعرضت منظمات حقوق الإنسان الممارسات الحالية، بالإضافة إلى السابقة منها، بتفصيل مطول، وأدانتها بشكل لاذع. غير أن هذه الدراسات مثلها مثل التقرير الخاص بتحقيق الأمم المتحدة، لم يحفل بها داخل الولايات المتحدة.

تناول التقارير الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان اهتماماً واسع النطاق عندما يكون لها جدوى عقائدية، وخلافاً لذلك لا تناول ذلك الاهتمام. فانتفاضة الأقصى لم تأت بجديد في ذلك الخصوص. وسوف أستشهد بأحدث مثال وقع خلال كتابتي لهذا العمل، ففي إبريل عام ٢٠٠١م نشرت لجنة حقوق الإنسان دراسة مفصلة تقف في المقام الأول على الأعمال الوحشية الإسرائيلية في منطقة الخليل، حيث احتجز بالفعل عشرات الآلاف من الفلسطينيين لشهور، بينما كان يتمتع بضع مئات من المستوطنين بحرية في إساءة معاملتهم وإذلالهم وتدمير ممتلكاتهم في ظل حماية من الجيش، وقد كان ذلك هو النمط السائد لسنوات عديدة. وسرعان ما قامت وكالات الأنباء بتناقل الدراسة، وكان أول ذكر لها (وربما الوحيد) داخل الولايات المتحدة في المقطع الخامس عشر من مقالة نشرتها صحيفة واشنطن بوست بعد مرور خمسة أيام على تناقل وكالات الأنباء لها.

يؤكد نمط الأحداث على حقيقة بالغة الأهمية. فمن الخطأ الكبير استخدام عبارة «الصراع الفلسطيني الإسرائيلي» مثلما فعلت في مستهل الفصل، بل يجب أن يصطلح على تسميته الصراع «الأمريكي / الإسرائيلي الفلسطيني». ولنفس الأسباب، يعد من الخطأ - وغير الملائم، خاصة داخل الولايات المتحدة - إدانة «الأعمال الوحشية الإسرائيلية» مثلما هو غير ملائم إدانة الجرائم التي تدعمها روسيا في أوروبا الشرقية، أو إدانة الجرائم التي تدعمها الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى. والأمثلة فوق الحصر.

أوضحت الأحداث التي وقعت خلال الأيام الأولى لانتفاضة الأقصى هذه الاستنتاجات بدقة. ففي الثلاثين من سبتمبر، قامت قوات الدفاع الإسرائيلي بقتل

(\* للمستوطنين حق حمل الأسلحة واستخدامها، ولا يجوز سحبها منهم ولا حتى منعهم من استخدامها - المترجم.

محمد الدرة البالغ من العمر اثني عشر عاماً خلال رد على عملية الرشق بالحجارة (التي لم يكن مشاركاً فيها) بالقرب من المستوطنة الإسرائيلية الصغيرة نتزاريم، التي لم تكن إلا مبرراً لبناء قاعدة عسكرية كبيرة، وطريق يقسم قطاع غزة إلى قسمين في واحدة من العديد من الحواجز التي تفصل مدينة غزة عن الجنوب (ومصر). وأشار تقرير لجنة مراقبة حقوق الإنسان إلى أن «جنود قوات الدفاع الإسرائيلي قاموا داخل مخبأ محصن تحصيناً قوياً بتكرار إطلاق النار على سيارات إسعاف تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، والتي كانت تحاول إجلاء «الطفل الذي أصيب بإصابات بالغة وجرحى آخرين». وقد استمر إطلاق النار من موقع قوات الدفاع الإسرائيلي لمدة خمس وأربعين دقيقة على الأقل، وبرغم ذلك لم يكن هناك خلال كل ذلك الوقت رد واضح على إطلاق النار من جانب المتظاهرين الفلسطينيين أو من جانب الشرطة. وقد حاولت سيارات الإسعاف هباءً أن «تجلى أعداداً كبيرة من الفلسطينيين الذين أصيبوا من جراء النيران الكثيفة التي أطلقتها قوات الدفاع الإسرائيلي من داخل المخبأ، أو ربما من أبراج القناصة في مستوطنة نتزاريم»، وعلى إثر ذلك أقيمت متاريس ترابية «لتوفر للناس بعض الحماية من نيران القناصة الآتية من مستوطنة نتزاريم». وكشفت منظمة العفو الدولية أنه كان من الواضح أن قوات الدفاع الإسرائيلي استهدفت أيضاً من كانوا يساعدون في نقل الجرحى، ذاكراً أن سائق سيارة الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني «لقى حتفه بعدما أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلي النار على صدره» بينما كان يحاول إجلاء المصابين.

استمر كل هذا بفضل الدعم الأمريكي المباشر وسياسة غض البصر والمراوغة.

وفي اليوم التالي، الأول من أكتوبر، قامت القوات الخاصة الإسرائيلية التي كانت تقوم بإطلاق النار من موضع فوق سطح محصن تحصيناً جيداً بقتل اثنين من الفلسطينيين في وقت لم يواجهوا فيه بأنفسهم أى تهديد واضح. وفي نفس اليوم صعدت إسرائيل مستوى العنف، حيث أطلقت مروحية مسلحة تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلي نيرانها بشكل عشوائي ومتكرر على مناطق متاخمة للمستشفى الميداني [التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني] مما أدى إلى تعطيل العمليات فيه. وعلى الحدود بين مصر وغزة، أطلقت المروحيات صواريخ أسفرت عن مقتل اثنين من

الفلسطينيين وجرح العشرات . وفى اليوم التالى ، الثامن من أكتوبر ، قامت المروحيات التى كانت تقوم بإطلاق الصواريخ على المباني والسيارات فى منطقة نتزاريم بقتل عشرة فلسطينيين وجرح خمسة وثلاثين .

تعد مروحيات قوات الدفاع الإسرائيلى مروحيات أمريكية يقودها طيارون إسرائيليون ، فالدعم الأمريكى يمثل ضرورة حيوية ، حيث ذكرت وزارة الدفاع بأنه «ليس من العملى الاعتقاد بأنه فى مقدورنا صنع مروحيات أو نظم أسلحة كبيرة من هذا النوع داخل إسرائيل» .

فى الثالث من أكتوبر ، نقل مراسل إحدى أكثر صحف إسرائيل أهمية لدى وزارة الدفاع ، خبر توقيع اتفاقية مع إدارة كلينتون من أجل «أكبر عملية شراء لمروحيات عسكرية خلال عقد ، بالإضافة إلى قطع غيار لمروحيات هجومية من طراز أباتشى ، التى وقعت اتفاقية لشرائها فى منتصف شهر سبتمبر» . وفى منتصف شهر سبتمبر ، أعلنت الصحافة الإسرائيلية عن قيام مشاة البحرية الأمريكية بإجراء تدريبات مشتركة مع قوات الدفاع الإسرائيلى فى صحراء النقب ، اعترفت إعادة احتلال الأراضى التى انتقلت إلى السلطة الفلسطينية ، وقدمت مشاة البحرية تدريباً باستخدام أسلحة لا تزال قوات الدفاع الإسرائيلية تفتقر إليها ، وعلى نهج «أساليب القتال الأمريكية» .

فى الرابع من أكتوبر ، ذكرت الجريدة العسكرية الرائدة عالمياً أن واشنطن قد وافقت على طلب لشراء مروحيات أباتشى مزودة بتجهيزات هجومية أكثر تقدماً . وفى اليوم ذاته ، ذكرت الصحافة الأمريكية أن مروحيات الأباتشى قامت بمهاجمة مجمعات سكنية بالصواريخ فى منطقة نتزاريم . وفى رد على تساؤلات تقدم بها صحفيون أوروبيون ، أفاد مسئولون أمريكيون أن «مبيعات الأسلحة الأمريكية لا تشترط عدم استخدام الأسلحة ضد المدنيين . ونحن لا نستطيع انتقاد قائد إسرائيلى أرسل فى طلب مروحيات» ، وأردف بى چيه كراولى المتحدث باسم الأمن القومى بالبيت الأبيض قائلاً : «نحن لسنا فى وضع يسمح لنا بإصدار أحكام على قرارات اتخذها كلا الطرفين» ، داعياً كلا الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس . وبعد عدة أسابيع ، قتل القائد الفلسطينى المحلى حسين عبيات بصاروخ أطلقته مروحية أباتشى (وامرأتان كانتا تقفان

إلى جواره)، حيث بدأت فى ذات الوقت حملة الاغتيالات ضد القيادات الوطنية.

يعد خبر تدفق المروحيات العسكرية الجديدة على إسرائيل فى ظل هذه الظروف ومع هذا التخويل بالاستخدام خبيراً مؤكداً الأهمية الإخبارية. ولم يظهر عن ذلك تقارير إخبارية أو تعليقات صحفية. ووردت الإشارة الوحيدة إليه داخل الولايات المتحدة فى تعبير عن رأى أدلى به فى مدينة رالى بكارولينا الشمالية. كذلك مرت إدانة منظمة العفو الدولية لمبيعات المروحيات الأمريكية مرور الكرام.

ظل الوضع هكذا دون تغيير فى الأشهر التالية، بما فى ذلك شحنة أرسلت فى فبراير ٢٠٠١م، كانت عبارة عن صفقة قيمتها ٥ بلايين دولار أمريكى لشراء مروحيات بوينج أباتشى لونغ بو، التى تعتبر أكثر المروحيات تقدماً فى ترسانة الولايات المتحدة، وقد أشير إليها بشكل هامشى داخل الولايات المتحدة كخبر اقتصادى. وعلى غرار مماثل كشفت رواية إخبارية رئيسية (فى ١٧ مايو) عن عدم رغبة الرئيس بوش فى أن يكون «متورطاً بشكل مباشر» أكثر من ذلك فى الصراع الإسرائيلى الفلسطينى، وعن عدم قدرة إدارته على دعم تقرير لجنة ميتشل بالطلب من إسرائيل تجميد بناء المستوطنات، حيث إن رئيس الوزراء شارون «معارض بشدة لمثل هذا الاقتراح». وفى اليوم نفسه خلال «موجز الأخبار العالمية» أشارت عدة أسطر إلى أن سلاح المهندسين بالجيش الأمريكى أخذ فى بناء قاعدة عسكرية إسرائيلية فى صحراء النقب بتكلفة قدرها ٢٦٦ مليون دولار أمريكى (دفعتها الولايات المتحدة). كرمز إلى «التزام أمريكا المستمر بأمن إسرائيل» كما صرح السفير مارتن إنديك.

حظيت التحذيرات الأمريكية الموجهة إلى الفلسطينيين لوضع نهاية لما يقترفونه من إرهاب بتغطية جيدة، حيث «إننا لا نؤمن بمكافأة العنف» (السفير إنديك)، وكذلك صدرت تصريحات رسمية تستهجن العنف، وتعبر عن رفض معتدل لبرنامج الاغتيالات الإسرائيلى. فالواقف الفعلية لواشنطن تؤكد أفعالها، أم التغطية الإعلامية فهى تتكلم عن نفسها.

ليس فى هذا كله شىء غير طبيعى. فبالنسبة إلى الصراع الإسرائيلى الفلسطينى على وجه التحديد، ظل النمط متسقاً لأكثر من ثلاثين عاماً، منذ أن انفصلت الولايات

المتحدة عن الإجماع الدولي المعنى بالصراع . وبرغم أن أكثر الحقائق أهمية قد ضاعت من تغطية التيار الرئيسي ، فغالبًا ما تم تجاهلها أو أسوأ عرضها حتى في الكتابات العلمية أيضاً ، فإنها غير خلافية ، فهي تقدم الخلفية الأساسية لأي فهم جاد لما يحدث الآن .

تطورت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تطوراً مفاجئاً عقب الانتصار العسكري لإسرائيل في عام ١٩٦٧ م . ويكمن في الخلفية ، كما هو المعتاد فيما يتعلق بالمنطقة ، مصادر الطاقة التي لا مثيل لها . فقد شرعت الولايات المتحدة بعد خروجها من الحرب العالمية الثانية كقوة عالمية مهيمنة بشكل كبير ، في وضع خطط دقيقة ومتطورة لترتيب النظام العالمي بما يتفق مع مصالحها . اشتملت تلك الخطط على تحقيق سيطرة فعلية على نفط المنطقة الذي تقاسمته فرنسا وبريطانيا في السابق .

خرجت فرنسا ، وأقل البريطانيون تدريجياً إلى أن أصبح دورهم دور «شريك ثانوي» كما ذكر أحد مسئولى وزارة الخارجية البريطانية بكلمات يملؤها الرثاء . وبرغم ظهور كثير من النقاش حول الروس ، وليس هناك من شك في أن احتمالية نشوب حرب عالمية قد كانت العنصر الرئيسي في التخطيط الاستراتيجي ، إلا أن المشكلة التي كانت قائمة خلال ذلك كله قد تمثلت في تهديد «وطنية» دول الشرق الأوسط . حقيقة أصبح مسلماً بها حالياً بشكل كبير ، وحتى في الوثائق الرسمية .

في النواحي الأساسية ، تولت الولايات المتحدة زمام السيطرة على الشرق الأوسط الذي أرست بريطانيا قواعده عقب الحرب العالمية الأولى . فقد قام على إدارة شؤون دول المنطقة ما أطلقت عليه بريطانيا «واجهات عربية» ضعيفة ولينة تكفل «امتصاص» بريطانيا للمستعمرات من خلال نظم خيالية تحت مسميات مثل محمية ، منطقة نفوذ ، دولة حاجزة . . . وما إلى ذلك ، كوسيلة أكثر فعالية من الحكم المباشر . غير أنه عند الضرورة تظهر القوة البريطانية .

قامت الولايات المتحدة بتعديل النظام ، وذلك بدمج صف ثان من «خفر الحراسة المحلي» ، كما أطلقت عليهم إدارة نيكسون ، وهم عبارة عن شرطة لحفظ النظام ، ويفضل أن يكونوا من غير العرب ، ويكون مركز إدارتهم في واشنطن ، وتبقى القوات الأمريكية البريطانية مدخرة إلى أن تستدعى الحاجة .

خلال تلك الفترة، اعتبرت تركيا قاعدة لقوة الولايات المتحدة في المنطقة، وعقبها إيران، بعد أن أعاق الانقلاب العسكرى الذى قامت به بريطانيا وأمريكا عام ١٩٥٣م من مسعى حكومتها الوطنية المحافظة لكسب السيطرة على موارد إيران. وبحلول عام ١٩٤٨م تأثرت رئاسة الأركان الأمريكية المشتركة فى ذلك الحين بالقوة العسكرية لإسرائيل، واصفة الدولة الجديدة بأنها القوة العسكرية الإقليمية الأكبر بعد تركيا. وخلصت رئاسة الأركان المشتركة إلى أن إسرائيل يمكنها أن توفر للولايات المتحدة وسيلة من أجل «كسب ميزة» استراتيجية فى الشرق الأوسط تعوض عن آثار غياب القوة البريطانية فى تلك المنطقة.

فى عام ١٩٥٨م نصحت الـ «سى آى إيه» بأن «اللازمة المنطقية» لإعاقه الوطنية العربية تكمن فى «دعم إسرائيل باعتبارها القوة الوحيدة المتبقية فى الشرق الأوسط الموالية للغرب والتي يمكن الاعتماد عليها»، وقد طُبّق الفكر بعد عام ١٩٦٧م، عندما أدت إسرائيل خدمة جليلة للولايات المتحدة بقضائها على عبد الناصر رمز القومية العربية، الذى أثار المخاوف والكراهية ووصف بأنه «فيروس» قد «يتقل إلى آخرين» وبأنه «تفاحة فاسدة» قد «تفسد السلة» كما ورد فى قائمة المصطلحات التقليدية للمخططين، التى يعاد صياغتها عادة لأغراض عامة مثلها فى ذلك مثل «نظرية الدومينو».

فى أوائل السبعينيات، تشكل تحالف ثلاثى ضمنى من «الخفر المحلى» تحت رعاية الولايات المتحدة ضم كلاً من إيران والمملكة العربية السعودية وإسرائيل (أما تركيا فكان أمرها مضموناً، وكانت باكستان شريكة لفترة)، واعتبرت المملكة العربية السعودية اللبنة الرئيسية للواجهة بما تملكه من أكبر احتياطات للنفط على الإطلاق، من ثم فإن أى انحراف عن الامتثال، سيعود عليها بعقوبات قاسية. وقام اختصاصيون فى الاستخبارات الأمريكية بشرح الترتيبات جهاراً، وشاركهم فى ذلك أيضاً شخصيات سياسية كان من أبرزها هنرى چاكسون أخصائى مجلس الشيوخ فى شئون الشرق الأوسط والنفط. فقد لاحظ أنه بفضل «القوة والتوجه الغربى» لإسرائيل وإيران، فإن هاتين «الصدىقتين للولايات المتحدة»، واللتين يمكن الاعتماد عليهما «بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية» قد أدتتا خدمة فى كبح واحتواء تلك العناصر غير المستولة

والراديكالية فى دول عربية محددة . . . ممن إذا ترك لهم العنان قد يشكلون بالفعل تهديداً سافراً إلى مصادرنا الأساسية للنظ فى الخليج الفارسى» (قاصداً بالدرجة الأولى تدفق الأرياح، ومفتاح السيطرة على العالم، فالولايات المتحدة لم تكن معتمدة على بترول الشرق الأوسط لاستخدامها الخاص).

فى عام ١٩٥٨م وقعت هيمنة الولايات المتحدة على منطقة الخليج بالفعل تحت تهديد، وذلك عندما أطاح الجيش العراقى بالنظام الرئيسى العميل لبريطانيا، وتقدم السجلات البريطانية والأمريكية الداخلية وصفاً بيناً لاهتماماتهما وخططهما والخلفية الأساسية لفهم حرب الخليج التى وقعت عام ١٩٩١م. اعتبر الرئيس المصرى جمال عبد الناصر؛ كما ذكرنا سابقاً، أكبر تهديد، إلى أن انتصرت إسرائيل فى عام ١٩٦٧م فازدادت المعونة الأمريكية المقدمة لإسرائيل على نحو سريع، وازدادت أكثر فى عام ١٩٧٠م عندما أدت إسرائيل خدمة جليلة أخرى، وذلك بإعاقه الدعم السورى المحتمل تقديمه إلى الفلسطينيين الذين كانت تنفذ فيهم عمليات قتل جماعية فى الأردن خلال ذلك الوقت. وقد مثل سقوط الشاه فى عام ١٩٧٩م ضربة قاسية مما دعى الرئيس كارتر إلى أن يرسل على الفور أحد قادة حلف شمال الأطنطى لمحاولة إثارة انقلاب عسكري. وعندما فشلت تلك المهمة شاركت الدعامتان الباقيتان - المملكة العربية السعودية وإسرائيل - الولايات المتحدة فى محاولة لإسقاط النظام، وذلك بتقديم المعونة العسكرية، أى الوسيلة التقليدية للإحاطة بحكومة مدنية، وقد سبق لتلك الوسيلة أن كللت بنجاح كبير فى إندونيسيا وتشيلى. وقامت إسرائيل مستغلة فى ذلك علاقاتها القوية مع نظام الشاه، بمعاودة إقامة اتصالات عسكرية وإرسال أسلحة أمريكية قدمت المملكة العربية السعودية التمويل لها. وشرحت أهداف العملية بشكل واضح وعلنى على الفور، غير أنه تم تجاهلها بشكل كبير داخل الولايات المتحدة، وفيما بعد أعيد ترتيبها فى الاتفاق الذى حظى على قبول كبير والخاص بمقايضة «السلاح مقابل الرهائن»، غير أن ذلك لا يمكن أن يكون الحافز الأسمى، حيث لم يكن هناك رهائن بعد. فالمشروع الأمريكى الإسرائيلى السعودى كان رد فعل طبيعى لسقوط الشاه، أخذاً فى الاعتبار البنية الأساسية لنظام السيطرة، وعندما تنحى صديق واشنطن وحليفها صدام حسين عن مكائته الأثيرة بسبب تخليه عن واجب الامتثال

للأوامر (وكانت جرائمه الكبيرة وبرامجه لتطوير أسلحة الدمار الشامل ذات أهمية ضئيلة، كما يؤكد سجل الدعم الأمريكي البريطاني المقدم إليه)، لجأت الولايات المتحدة إلى «سياسة الاحتواء الثنائي» التي استهدفت إيران والعراق. وفي خلال هذا السياق العام، تطورت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تدريجياً على مر الأعوام، وكذلك أصبحت إسرائيل أيضاً مساهماً جيداً في عمليات واشنطن في أمريكا اللاتينية وأماكن أخرى.

وكانت الحرب الباردة في الخلفية دائماً، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى التهديد المستمر باندلاع حرب كبرى. غير أنه - كما ثبت بشكل عام - كان التهديد عاملاً ثانوياً، وهكذا يكشف السجل الوثائقي والتاريخي، فغياب الرادع الروسي أحدث تعديلات تكتيكية مهمة دونما تغيير جوهري في السياسات الأساسية أو في العلاقة الأمريكية الإسرائيلية.

من أحد التقييمات التي تبدو لي واقعية، تقييم قدمه في إبريل ١٩٩٢م الجنرال المتقاعد شلومو جازيت، الرئيس الأسبق للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، والذي أصبح فيما بعد مسئولاً رفيعاً في الوكالة اليهودية ورئيس جامعة بن جوريون، وهو مخطط ومحلل استراتيجي يحظى باحترام كبير. فمع انهيار الاتحاد السوفيتي كتب يقول:

لم تتغير مهمة إسرائيل الرئيسية على الإطلاق، وهي مستمرة على أهميتها الحيوية فموقعها في قلب الشرق الأوسط الذي يقطنه المسلمون العرب يوجب على إسرائيل أن تكون الحارس الوفي على الاستقرار في كافة الدول المحيطة بها. إن [الدور] المنوط بها هو حماية الأنظمة القائمة: لمنع أو إيقاف عمليات التطرف وإعاقة مد رقة التعصب الديني الأصولي.

فرض النجاح العسكري لإسرائيل في ١٩٦٧م تهديدات خطيرة، على الرغم من الترحاب الذي قوبل به في واشنطن باعتباره نصراً كبيراً. ففي فترة لاحقة ذكر روبرت ماكنمارا وزير الدفاع آنذاك قائلاً: «اللجنة، لقد كنا على وشك الدخول في حرب». حدث ذلك عندما قام الأسطول الأمريكي بتطويق حامله [سوفيتية] في البحر المتوسط. لم يقدم ماكنمارا تفاصيل، غير أن ذلك ربما حدث عندما قامت إسرائيل

باحتلال مرتفعات الجولان بعد وقف إطلاق النار، مما جعل الاتحاد السوفيتي يطلق تحذيرات شديدة اللهجة، بما في ذلك أيضاً الاتصالات المنذرة بكارثة عبر الخط الساخن. وفي إدراك منها للخطورة الكبيرة التي تمثلها المواجهة العسكرية، عرضت القوى العظمى تسوية دبلوماسية صاغها قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ في نوفمبر ١٩٦٧م، دعا القرار إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها وإلى عقد معاهدة سلام شامل تعترف بحق كل دولة في العيش في سلام وأمن داخل حدود معترف بها، وإجمالاً فقد نصت على سلام كامل مقابل انسحاب كامل غالباً مع تعديلات ثانوية مشتركة، ربما لتحويل خطأ حدودياً متعرجاً إلى خط مستقيم. ومن المهم بمكان أن نضع في الاعتبار أن قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ كان قراراً «راضياً» بشكل كامل. وقد استخدم المصطلح هنا بمعنى محايد ليشير إلى رفض الحقوق الوطنية لطرف أو لآخر من الجماعات الوطنية المتناحرة في فلسطين القديمة، فقد دعا قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ إلى قرار تسوية بين الدول الكائنة، لم يذكر فيها الفلسطينيون باستثناء إشارة غير مباشرة حول «تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين».

ظل قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ حجر زاوية الدبلوماسية الدولية المعنية بالصراع العربي الإسرائيلي باستثناء تغييرين كبيرين: أولهما: كان تحولاً مصيرياً في منتصف السبعينيات في الإجماع الدولي عن المبادئ الراضية في القرار، ودعا إلى إقامة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة، واحتفظت الولايات المتحدة بموقعها الراض غير أنها أصبحت بذلك في عزلة دولية. وثانيهما: يتعلق بتأويل الولايات المتحدة لقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، ويعود ذلك التغيير إلى فبراير عام ١٩٧١م عندما وافق رئيس مصر الجديد، الرئيس السادات على السياسة الرسمية لواشنطن، بل ذهب في الحقيقة إلى ما هو أبعد من ذلك بما قدمه من عرض لمعاهدة سلام كامل مقابل انسحاب إسرائيل من الأراضي المصرية فقط. رحبت إسرائيل رسمياً بهذا العرض باعتباره عرض سلام حقيقي. ففي مذكراته يروي إسحاق رابين - سفير إسرائيل في واشنطن آنذاك - أن العرض كان «معلماً. . مشهوداً» على طريق السلام. بيد أن إسرائيل بينما أبدت ترحيباً رسمياً بتعبير مصر عن «استعدادها للدخول في اتفاقية سلام مع إسرائيل»، إلا أنها رفضت العرض معلنة أنها «لن تنسحب إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧م»، وهو موقف ما زالت متمسكة به إلى الوقت الحاضر.

واجهت الولايات المتحدة مأزقاً، فهل عليها أن تترك بموقفها الرسمي، وتكون بذلك شاركت مصر في المواجهة مع إسرائيل، أم عليها أن تغير من تأويل قرار ٢٤٢ مفضلة في ذلك دعوة كيسنجر باتباع سياسة «كش ملك»، لا مفاوضات، بل القوة فحسب؟ وكان لدعوة كيسنجر الغلبة، ومنذ ذلك الحين أولت الولايات المتحدة قرار ٢٤٢ ليعنى الانسحاب فقط بالقدر الذي تحدده الولايات المتحدة وإسرائيل، واستمر ترديد التأويل الأول رسمياً إلى أن جاءت إدارة كليتون التي تمججت يوم انعقاد دورة الأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٩٣م بأن القرارات السابقة للأمم المتحدة هي قرارات «مهجورة ومجافية للتاريخ» على ضوء الاتفاقية التي أبرمت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في سبتمبر ١٩٩٣م، والتي سنخرج عليها بالدراسة.

كان التصديق الرسمي لقرار ٢٤٢ بلا جدوى، حيث استمرت واشنطن في تقديم الدعم العسكري والديبلوماسي والمالي من أجل أن تحقق إسرائيل ضمّاً تدريجياً للأراضي. فعلى سبيل المثال ردد الرئيس كارتر الموقف الرسمي بقوة في الوقت الذي زاد فيه من المعونة الأمريكية المقدمة إلى إسرائيل إلى حوالى نصف إجمالى المعونة الأمريكية للعالم كجزء من تسوية كامب ديفيد. واستبعدت وقائع ١٩٧١م من التعليق العام والنقد.

عقب رفض مبادرة عام ١٩٧١م حذر السادات بأنه سيكون مضطراً للدخول في حرب إذا ما استمر الرفض لجهوده الرامية إلى السلام. وقوبل تحذيره بالرفض مع ازدياد، فقد جاء في فترة انتصار وغطرسة عنصرية لدى كل من إسرائيل والولايات المتحدة. وبعد ذلك بفترة، شجبت إسرائيل بشكل لاذع. وبدأت حكومة العمل في برامجها في الاستيطان شمال شرق سيناء بما في ذلك مدينة ياميت اليهودية التي بُنيت عقب ترحيل حوالى عشرة آلاف مزارع وبدوى بوحشية شديدة من قبل قوات تزعمها اللواء أرييل شارون (الذى وجه إليه اللوم من قبل لجنة استقصاء يهودية عسكرية). وقد حذر السادات بأن «ياميت تعنى الحرب» غير أنه لم يحفل به.

تحولت حرب ١٩٧٣م إلى ما يشبه الكارثة بالنسبة إلى إسرائيل -والعالم؛ فقد ظهر مجدداً تهديد بمواجهة نووية. كذلك أدرك كيسنجر أن القوة وحدها لا تكفى، فلجأ إلى الاستراتيجية البديلة الطبيعية. وبما أن مصر لم يعد بالإمكان تجاهلها، فمن

الضرورى إزاحة الرادع العربى الكبير من الصراع . وتحققت النتيجة على يد كارتر فى كامب ديشيد ، وأطلقت يد إسرائيل لتعزيز عملياتها العسكرية ضد منظمة التحرير الفلسطينية داخل لبنان ، فضلا عن النشاط الاستيطانى فى الضفة الغربية (المحلل الاستراتيجى الإسرائيلى أفنر يانيف) حيث بدأت إسرائيل على الفور فى العمل ، بدعم غزير من إدارة كارتر وما خلفها من إدارات .

فى عام ١٩٧٧م أصبح السادات «رجل سلام» يحظى باستحسان كبير ، برغم أن موقفه البطولى كان أقل تعاوناً من موقفه فى عام ١٩٧١م ، فقد انضم السادات فى عام ١٩٧٧م إلى الإجماع الدولى الذى كان يدعو إلى حقوق الفلسطينيين . والفارق الكبير أن الولايات المتحدة بحلول عام ١٩٧٧م قامت على مضمض بتبنى الاقتراح الذى عرضه السادات فى عام ١٩٧٧م عقب حرب ١٩٧٣م (التي يمكن تسميتها حرب كيسنجر) واستبعد كل ذلك أيضاً من سجلات التاريخ المنضبط .

أصبحت عزلة الولايات المتحدة أكثر حدة ، مع تجاوز الإجماع الدولى اتجاهها الرافض . وبلغت الأمور ذروتها فى يناير ١٩٧٦م عندما ناقش مجلس الأمن مشروع قرار أيدته «دول المواجهة العربية (مصر ، الأردن ، سوريا) ودعمته منظمة التحرير الفلسطينية علانية» دعى القرار إلى تسوية ثنائية يدخل فيها قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ ، وأضيف إليها إنشاء دولة فلسطينية فى الأراضى المحتلة . رفضت إسرائيل حضور الجلسة ، وبدلاً من ذلك قامت بقصف لبنان وقتل خمسين من المدنيين دون ذريعة سوى الشار من الأمم المتحدة . دعم هذا القرار كل من أوروبا وروسيا (التي كانت مشاركة فى الاتجاه الرئيسى للدبلوماسية خلال تلك الفترة) ودول عدم الانحياز . وفى الحقيقة فقد كان هناك شبه إجماع على القرار . اعترضت الولايات المتحدة على القرار مرة أخرى فى ١٩٨٠م ، وداخل الجمعية العامة دأبت الولايات المتحدة على التصويت بمفردها (بمشاركة من إسرائيل وبين الفينة والأخرى من دولة أخرى عميلة) ضد قرارات مماثلة . ومن الناحية الفنية لم يكن هناك فيتو فى الجمعية العامة ، غير أن تصويت الولايات المتحدة بالرفض يعد بالفعل فيتو . بل هو فى الحقيقة فيتو مضاعف ، فهذه الوقائع قد منعت بطريق نموذجية من التعليق ومن التاريخ أيضاً ، مثلما منعت الأحداث التى استعرضناها للتو . كذلك قامت الولايات المتحدة بعرقلة سلسلة من المبادرات

الديبلوماسية الأخرى من جانب أوروبا والدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك لم تشر الصحافة عامة إليها.

يسوق السجل مزيداً من الأمثلة، ففي العاشر من ديسمبر، كتب توماس فريدمان مراسل صحيفة نيويورك تايمز في إسرائيل قائلاً: إن الجماعة الإسرائيلية جماعة السلام الآن «لم تشعر من قبل بمثل هذا الإحباط الكبير» نتيجة «الغياب المطلق لطرف التفاوض العربي»، وبعد عدة أشهر نقل فريدمان عن شمعون بيريز استهجانه لضعف «التزعة السلمية بين الشعب العربي [مثلما] هو الحال بين الشعب اليهودي»، وأفاد بأن منظمة التحرير الفلسطينية لا يمكن لها أن تشارك في المفاوضات طالما هي مستمرة على وضعيتها كمنظمة مسلحة رافضة للتفاوض. أدلى شمعون بيريز بهذا الحديث بعد حوالي ثلاث سنوات من رفض إسرائيل لعرض آخر من العروض التي تقدم بها عرفات لمفاوضات تفضي إلى اعتراف مشترك، وهو العرض الذي رفضت صحيفة التايمز نشره. لاحظ هنا كلمة رفضت، فقبل ستة أيام من ظهور مقالة فريدمان حول الإحباط الذي خيم على جماعة السلام الآن، كتبت صحيفة معاريف الإسرائيلية ذات الانتشار الكبير عنواناً رئيسياً يقول: «عرفات يؤكد لإسرائيل استعدادها للدخول في مفاوضات مباشرة. قدم عرفات العرض خلال فترة تولى بيريز منصب رئاسة الوزراء، وأكد المستشار الصحفي لبيريز على الخبر وعلق قائلاً: هناك اعتراض مبنى على مبدأ منع إجراء أى نوع من الاتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية، ينبع من العقيدة بأن منظمة التحرير الفلسطينية لا يمكن أن تكون طرفاً في المفاوضات». وعلى الطرف الحماشي لائتلاف العمل لحكومة بيريز، لاحظ يوسى بيلين أن «رفض... الاقتراح يعود إلى أنه بدأ محاولة ماهرة لإقامة علاقات مباشرة في وقت ليس لدينا فيه استعداد لعقد أى نوع من المفاوضات مع أى وسيط من منظمة التحرير الفلسطينية»، واتخذ مسئولون آخرون كبار موقفاً أشد غلظة، ولم تشر وسائل الإعلام الرئيسية في أمريكا إلى أى من هذه الأمور. ومع ذلك كان فريدمان الوحيد في استغلال المناسبة كي يصدر واحدة من مراثياته الدورية حول المصير الأليم لقوى السلام الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي تفتقر على إطلاقها إلى طرف تفاوضي عربي. وعقب ذلك مباشرة حصل فريدمان على جائزة پوليتزر لما قام به في «تغطية متوازنة ومطلعة» للشرق الأوسط، الذي يعد ما

أشرنا إليه عينة نموذجية منه ، ثم عين بعد ذلك رئيساً للمراسلين الدبلوماسيين لصحيفة التايمز .

هناك مصطلح تقليدي لنجاح واشنطن في إعاقة التسوية الدبلوماسية خلال عزلتها الدولية ، إنه مصطلح «عملية السلام» ضمن اختيار لقائمة مصطلحات ما كانت لتدهش أوروبيل . عملية السلام بهذا المعنى تضم طرفين ، وهناك خداع بأن إدارة بوش (الأولى) قد اتخذت مساراً قاسياً تجاه إسرائيل ، والحقيقة أقرب إلى العكس . ويؤكد على ذلك الموقف الرسمي الذي اتخذته الإدارة في ديسمبر ١٩٨٩م (خطة بيكر) التي صادقت بدون تحفظات على خطة مايو ١٩٨٩م التي تقدمت بها حكومة ائتلاف بيريز- شامير الحاكم في إسرائيل ؛ فقد أعلنت تلك الخطة بدورها على أنه لن يكون هناك «دولة فلسطينية أخرى . . .» .

(فالأردن بالفعل هي «دولة فلسطينية» كما أنه «لن يكون هناك تغيير في وضع جوديا وساميريا وغزة [الأراضي المحتلة] إلا طبقاً للخطوط الأساسية للحكومة [الإسرائيلية]» ، فإسرائيل لن تجرى مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، إلا أنها ستسمح بإجراء «انتخابات حرة» تحت إشراف السلطة العسكرية الإسرائيلية ، في وجود عدد كبير من القيادات الفلسطينية داخل السجون دون تهمة ، أو في المنفى . لم يعلن عن هذه الخطة في الولايات المتحدة فيما عدا الفقرة الشرطية الأخيرة التي أشيد بها بوصفها عرضاً إيجابياً متعاوناً . والشئ الذي يقرأه المرء هو التصريحات القوية المتكررة لـ «بيكر» حول الدعم الأمريكي لعملية «الانسحاب الكامل من الأرض مقابل إقامة علاقات سلمية» - بينما كان يقوم سراً بتقديم دعم لا يرقى إليه شك لبرامج تعمد احتمال حدوث شئ من ذلك القبيل .

خلال الأشهر المبكرة من الانتفاضة الأولى (١٩٨٨م) ، بدأت جهود واشنطن الخثيثة للدعاء بأن عرفات لم تكن لديه رغبة في التفكير في تسوية سلمية ، تجلب سخيرية دولية . لذا وافقت إدارة ريجان على قبول العروض القديمة التي تقدم بها عرفات للدخول في مفاوضات ، وكان التأويل الشائع لذلك هو أن عرفات قد رضخ أخيراً لتأييد واشنطن الثابت للسلام والدبلوماسية . ظهر رد الفعل الحقيقي لواشنطن ، الذي لم يعلن عنه داخل الولايات المتحدة ، خلال الجلسة الأولى من المفاوضات ، فقد قام

سفير الولايات المتحدة روبرت بلترو بإطلاع عرفات بوجود التخلي عن أى فكرة لعقد مؤتمر دولى - فهى فكرة غير مقبولة نظراً للإجماع الدولى عليها - وأن يدعو لوقف أعمال الشغب فى الأراضي المحتلة (أى الانتفاضة)، التى نعتبرها أعمالاً إرهابية ضد إسرائيل . وبإيجاز، يجب على منظمة التحرير الفلسطينية ضمان عودة الوضع على ما كان عليه قبل الانتفاضة، بحيث تصبح إسرائيل قادرة على الاستمرار فى أعمالها التوسعية والقمعية فى الأراضي المحتلة بدعم الولايات المتحدة . فهتمت إسرائيل ذلك جيداً . وفى فبراير ١٩٨٩م أكد رئيس الوزراء رايبين لوفد من جماعة السلام الآن : أن المفاوضات هى فقط عبارة عن «مناقشات على مستوى منخفض» تتحاشى مناقشة أى قضية جدية وتمهل إسرائيل «عاماً على الأقل» لحل المشكلة بالقوة . وأوضح رايبين أن سكان «الأراضي يخضعون» إلى جيش قوى وضغط اقتصادى، وبأنهم «فى نهاية الأمر سوف يُحطمون» ويقبلون بشروط إسرائيل . واختلفت الرواية المقدمة للشعب الأمريكى اختلافاً كاملاً .

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها العادية فى ديسمبر ١٩٩٠م آخر القرارات المكتملة للقرار ٢٤٢ مع التأكيد على الحق الوطنى للفلسطينيين، وهو القرار ١٤٤ - ٢ . وبعد صدور ذلك القرار بعدة أسابيع، دخلت الولايات المتحدة فى حرب مع العراق، وأعلن جورج بوش - فى ابتهاج منه بالنصر - عن النظام العالمى الجديد فى أربع كلمات بسيطة «ما نقوله أمر نافذ»، يقيناً فى الشرق الأوسط . أدرك العالم ذلك، وتقهقر . وأصبحت الولايات المتحدة أخيراً فى وضع يسمح لها بفرض موقفها الراض أحادى الجانب . وفعلت ذلك أولاً فى مدريد أواخر عام ١٩٩١م، ثم خلال الاتفاقيات المتوالية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٩٣م . وبهذه المعايير هبطت «عملية السلام» تجاه تسويات على نمط تسويات بانتوستان، كما أرادت الولايات المتحدة وإسرائيل، وكما هو واضح فى السجل الوثائقى، بل أكثر أهمية من ذلك، السجل على أرض الواقع .

اتضح ذلك بشكل مؤكد فى الثالث عشر من سبتمبر عندما اتفق رايبين وعرفات بشكل رسمى على إعلان المبادئ فى واشنطن مع كثير من الجدية . حدد إعلان المبادئ

خطوط ما أعقبه من أمور مع بعض الغموض . فقد حدثت بعض المفاجآت منذ ذلك الحين .

ينص إعلان المبادئ على أن «الوضع الدائم» ، أى التسوية النهائية فى المستقبل يجب أن تبنى على قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ فقط . ويوضح السجل التاريخى المحظور نشره القصد من وراء ذلك بشكل قوى .

أولاً: فالمعنى العملى لقرار ٢٤٢ يستند إلى الرؤية الأمريكية ، أى انسحاب جزئى بالقدر الذى تحدده الولايات المتحدة وإسرائيل ، ثانيًا: أصبحت القضية الأساسية للديبلوماسية منذ منتصف السبعينيات تدور حول ما إذا كانت التسوية للديبلوماسية يجب أن تبنى على قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ فقط ، كما أصرت الولايات المتحدة ، أم على قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ الذى أضيفت إليه القرارات التى أعاققتها الولايات المتحدة والتى كانت تدعو إلى الاعتراف بالحقوق الوطنية للفلسطينيين ، وهو موقف سائر دول العالم . والمرء يستطيع أن يختار أن يُخدع . والكثير فعل ذلك . غير أن ذلك كان خياراً ، وخياراً غير حكيم ، خاصة بالنسبة إلى الضحايا .

أجبر عرفات على إعلان «التخلى عن الإرهاب» مجدداً . والهدف الوحيد وراء ذلك كان الإذلال ، ليس لعرفات شخصياً بل للشعب الفلسطينى الذى يعتبر «عرفات» رمزاً للوطنية .

وكما قام وزير الخارجية جورج شولتز بإطلاع ريجان فى ديسمبر ١٩٨٨م فقد قال عرفات : «ع ، ع ، م ، م ، م ، م» ، غير أنه لم يكمل بعد نطق كلمة «عم» بنبرات العبودية المناسبة ، ولم يلق أحد بالأى أهمية هذا التنازل الإضافى عن حق المقاومة ، حيث لا توجد مثل هذه الحقوق فى الإطار العقائدى الأمريكى . وظهر ذلك جلياً خلال المفاوضات الفلسطينية الأمريكية (غير المعلنة) التى عقدت فى ١٩٨٩م ، كما استعرضنا . ومن قبل ، فى ديسمبر ١٩٨٧م وبقمتا ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها الرئيسى الذى يدين الإرهاب الدولى ، والذى اعترضت عليه الولايات المتحدة وإسرائيل فقط ، حيث إن القرار يؤيد حق تقرير المصير والحرية والاستقلال ، وكما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة ، لشعوب حرمت بالقوة من ذلك الحق . . . وخاصة

الشعوب التي تقع تحت سيطرة أنظمة عنصرية واستعمارية [يعنى بذلك دولة جنوب أفريقيا] واحتلال أجنبي أو أشكال أخرى من السيطرة الاستعمارية [يعنى بذلك الأراضي التي احتلتها إسرائيل]. نجاح واشنطن في الاعتراض على القرار بقوة، طبقاً للتقارير، والتاريخ أيضاً، له تأثيرات خطيرة على لبنان والأراضي المحتلة، على الرغم من تخلى الولايات المتحدة المتأخر عن دعمها للنظام العنصرى .

لم تقدم الولايات المتحدة وإسرائيل أى تنازلات فى مقابل استسلام عرفات، ويجسد إعلان المبادئ، الرؤية الأمريكية لعملية السلام فى كافة النقاط الأساسية . فالمرء لا يمكنه فى الحقيقة اتهام إسرائيل بانتهاك اتفاقات أوسلو فيما عدا فى التفاصيل . وبدون انتهاك لصيغة إعلان المبادئ (أو القرارات اللاحقة التى وضعت بعناية) استمرت إسرائيل فى الاستيطان وضم الأراضي المحتلة بدعم ومساعدة من الولايات المتحدة، وبدون إخفاء النوايا، بل قام راين وبيريز بالإعلان عنها صراحة وحقاها هما وخلفاؤهما .

لم يتضح مطلقاً الحجم الحقيقى لبرامج الاستيطان الأمريكية الإسرائيلية، ويرجع ذلك إلى الوسائل التى استخدمت فى إخفائها . فزعماء المستوطنين يزعمون بأن عدد المستوطنين قد تضاعف إلى ٢١٠,٠٠٠ مستوطن منذ أن وقعت اتفاقيات أوسلو (لم تشمل الإحصائية عدد ١٨,٠٠٠ مستوطن فى القدس الشرقية العربية التى ضمتها إسرائيل بالقوة، متتهكة بذلك أوامر مجلس الأمن، وبدعم ضمنى من الولايات المتحدة). وقد أعلنوا بالإضافة إلى ذلك أن عشرة فى المائة من المستوطنين لديهم عناوين داخل إسرائيل، ومن ثم لا يدخلون فى الإحصائية .

وقد أعلن أن بناء المستوطنات خلال عام ٢٠٠٠ يزيد على ثلاثة أضعاف عما يتم فى تل أبيب وعلى عشرة أضعاف ما يتم فى القدس، وبشكل عام فهو أعلى بكثير فى نسبته مقارنة بعدد السكان عما هو داخل الخط الأخضر .

كذلك كان ازدياد النمو السكانى والإنفاق العام، فستون بالمائة من أعمال البناء داخل الأراضي قامت الدولة بتمويلها، مقارنة بخمسة وعشرين بالمائة داخل إسرائيل، وقدمت كافة الحكومات مجموعة من المغريات للتشجيع على الاستيطان .

نصت صيغة راين - بييريز، والتى تبناها خلفاؤهما وواشنطن، على أن الاستيطان سوف يكون مقيداً «بالنمو الطبيعى» تحت سياسة «تجميد المستوطنات» غير أن هناك

«تجميداً» وهناك «واقعاً»، كما بينت الصحافة الإسرائيلية، وأردفت قائلة: إن اليمين المتطرف «سعيد لتبنيه قاعدة راين» وممتناً إلى «الزيادة الهائلة في تراخيص البناء» إبان حكومة باراك، هذه الزيادة التي بدأت إبان حكومة راين عقب موافقته على إعلان المبادئ. وكتب أكييفا إيلدار، أبرز مراسل ديپلوماسى فى إسرائيل قائلاً: «طبقاً للإحصائيات الرسمية، فإن التبنى الكامل للصيغة [الإسرائيلية- الأمريكية] قد يعنى أن تعلن إسرائيل عن تجميد شامل -بالإضافة إلى إزالة ٥٠٠ وحدة سكنية. الآن هناك ٩,٨٤٤ وحدة سكنية جديدة (وشاغرة)، إما تم تشطيبها، أو لازالت تحت الإنشاء. . . . . من ثم فقد سخر الإسرائيليون من الصفقة الأمريكية، دون أن يحرك الأمريكيون ساكناً»، بل وأغدقوا المال، وأردف قائلاً بأن خطط المتطرفين الدينيين (من الأمريكيين على الأغلب) للخليل تتضمن البناء على مواقع أثرية ذات قيمة فى تحد للاحتجاج القوى الذى أبداه مجلس الآثار. والتمس ثمانية وثلاثون عالم آثار إسرائيلى رفيع من باراك إلغاء خطط البناء (التي بدأت). وأدان رئيس المجلس الخطط ووصفها بأنها «انتهاك سافر للقانون والعرف الذى يخول إجراء حفريات أثرية وتنقيب فى المواقع الأثرية على أرضنا»، وبأنها ستدمر «الخليل التى تعود إلى أجدادنا وإلى الملك داود، وكذلك البنية التحتية التاريخية الأثرية لأرض إسرائيل وتاريخ شعب إسرائيل على أرضنا»، وبالطبع استمر إخراج وتعذيب الغالبية العظمى من الفلسطينيين.

فى أواخر عام ٢٠٠٠م، ومع حلول انتهاء فترة حكم باراك، أعلن وزير البناء فى حكومته عن وجود ١٠,٠٠٠ وحدة تحت الإنشاء داخل الأراضى المحتلة، وأعلن وزير الإسكان عن ميزانية قدرها ٢٥ مليون دولار لتمويل البناء والبنية التحتية لعام ٢٠٠١م، كذلك أعلن عن مبلغ مماثل لإنشاء ٢٥ «طريقاً جانبياً» - شبكة ممتدة من الطرق السريعة تهدف إلى ربط المستوطنين بداخل إسرائيل. بينما ترك الفلسطينيون مقطوعى الطرق ومعزولين. «أورثت حكومة باراك حكومة شارون إرثاً مدهشاً»، هكذا ذكرت الصحافة وقت نقل السلطة، وذكرت بعد عدة أشهر، أن أكبر إحصائية لبناء المساكن بدأت فى الأراضى منذ أن كان آرييل شارون وزيراً للبناء والمستوطنات فى عام ١٩٩٢م قبل اتفاقات أوسلو، وكشفت أرقام فى حكومة باراك أن معدل عمليات البناء الجديد

ازداد بشكل مطرد منذ عام ١٩٩٣م حتى عام ٢٠٠٠م، حيث بلغ في ذلك العام خمسة أضعاف المستوى في عام ١٩٩٣م، وثلاثة أضعاف ونصف الضعف من المستوى في عام ١٩٩٤م، ويتوقع لها زيادة أخرى في عهد حكومة شارون-بيريز.

وفي يوليو عام ٢٠٠٠م مُنحت عقود لبناء ٥٢٢ مسكن في هاروما الإسرائيلية في مشروع على أرض نزع من منطقة عربية محصورة في الجنوب الشرقي للقدس، قد فقدت من قبل ٩٠ بالمائة من أرضها منذ تولى إسرائيل لها في عام ١٩٦٧م خلال عملية «تخطيط المدن» (حسن تعبير عن استبدال العرب بغيرهم من اليهود، ويذكرنا ذلك ببعض أهداف عملية «تخطيط المدن» في الولايات المتحدة).

يستكمل مشروع هاروما، المقام على جبل أبو غنيم، تطويق إسرائيل لمنطقة «القدس» المترامية الأطراف. فقد بدأ المشروع في الأشهر الأخيرة من إدارة حكومة العمل التي كان يرأسها شمعون بيريز، وأرجئ العمل فيه إثر احتجاجات دولية وداخلية قوية إبان إدارة الليكود التي كان يرأسها بنيامين نتنياهو، ثم استؤنف العمل فيه بهمة (وبدون احتجاج) إبان حكومة باراك، وبالنسبة إلى اليمين الإسرائيلي المتطرف فقد كان مشروع هاروما الذي اضطلعت به حكومة العمل أقل في أهميته بكثير من برنامجها برنامج «E-1» الذي حقق شعبية ضعيفة إلى حد كبير. اشتمل هذا البرنامج على بناء مساكن جديدة وإنشاء طريق يربط القدس الكبرى بمدينة معالي أدوميم إلى الشرق، قاسماً الضفة الغربية إلى شطرين. رحب بالمشروع مايكل كلاينر عضو الكنيست ورئيس «جبهة أرض إسرائيل» التوسعية (صحيفة هازيت إريتزيسرائيل) بمزيد من التقدير قائلاً بأن هذه الخطة التي «كانت الخطوة الأولى لوزير الإسكان الأسبق [في حكومة بيريز] بنيامين بن إليعازر [حالياً وزير الدفاع في حكومة شارون-بيريز] بتفويض من إسحاق رابين» تعد «الأهم» بكثير في متطلبات الجبهة عن مشروع هاروما.

أوكلت مهمة تغطية البرامج المتواصلة ورفض الاحتجاجات الدولية، في حكومة شارون بيريز-إلى وزير الخارجية بيريز. وفي تقرير عن برامج الحكومة لزيادة التوسع في بناء المستوطنات، جاء عنوان رئيسي يقول: «بيريز يرفض الاعتراضات الدولية على

بناء المستوطنات». وذكر بيريز مجدداً قاعدة «النمو الطبيعي» التي وضعت لتهدئة الاحتجاج، في إسهام تقليدي من إسهامات الحمائم.

في عام ١٩٩٦م، وخلال الأشهر الأخيرة لإدارة بيريز، قدم وزير الإسكان بن إيعازر وصفاً للمبدأ الأساسي، بينما كان يعلن عن خطط هاروما وعن النهوض ببرنامج راين-بيريز لمد رقة القدس الكبرى في كافة الاتجاهات لتضم معالي أدوميم (شرقاً) وجيقات ذيف (شمالاً) بيتار (جنوباً)، وأوضح بن إيعازر أن حكومة العمل «تنفذ كل شيء بهدوء» مع «الحماية الكاملة من رئيس الوزراء [راين]» مستخدماً مصطلحات مثل «النمو الطبيعي» بدلاً من «مستوطنات جديدة». انتقد يوسى بولين حمامة حزب العمل الجديدة بزعامته نتيها هو لخطاباتها الحماسية. فقد كتب قائلاً: إن حكومة راين «زادت من عمليات بناء المستوطنات إلى حوالى ٥٠٪» في «جوديا وساماريا» (الضفة الغربية) عقب اتفاقات أوسلو، غير أننا نفذنا ذلك بهدوء وحكمة، بينما أنتم بغباء «تظهرون نواياكم كل صباح وترعبون الفلسطينيين وتحولون موضوع القدس كعاصمة موحدة لإسرائيل - وهو مسألة يتفق عليها كافة الإسرائيليين - إلى موضوع مناقشة عالمية».

يعد ما ذكره بيلين دقيقاً بشكل جزئي فقط. فالحكمة المتأنية امتدت إلى ما هو أبعد من القدس، والتباين في الأسلوب يمكن أن يعود إلى أعراف كلتا المجموعتين السياسيتين. فحزب العمل، حزب المهنيين المتعلمين والأصفياء المتفرنجين يتوافق كثيراً مع المعايير الغربية ويدرك أن الرعاة، يفضلون «عدم رؤية» ما يقومون به من أعمال. وتمثل الأساليب الفجة لحزب الليكود لتحقيق نفس النتائج إخراجاً للمعنيين بالقضايا الإنسانية من الغرب، وتؤدي في بعض الأحيان إلى صراع ومضايقة.

وصفت معالي أدوميم في التقارير الأمريكية بأنها أحد «أحياء القدس»، وبالتالي فإن العرض النهائي الذي قدمه كليتون لم يكن بالمقدور أن يكون أكثر معقولة وسخاء، عندما قال بأن «ما هو يهودى يجب أن يصبح إسرائيلياً» - وذكرت الصحافة الأجنبية أنه أخفق في ذكر «أن ذلك سوف يخول إسرائيل ضم المستوطنات التي أقامتها في القدس الشرقية المحتلة»، وفي الواقع ضم ما هو واقع خلفها بكثير في كافة الاتجاهات، غير أن ذلك لا يمكن تحقيقه. فقد أوضح توماس فريدمان أن القضية

العظمى عند كليتون «للتسوية الخلاقة» . هي أننا على الأقل نعلم حالياً ملامح الاتفاق  
الواقعي النهائي» . هذا ما ذكره الرئيس . فماذا هناك ليقال بعد ذلك؟

سوف يكتشف أولئك الذين ظلوا غير قانعين بصلافة في الرأي أن معالي أدوميم  
تشغل واحداً من ستة عشر من الخمسين ألف دونم التي خصصت إليها في التخطيط  
الإسرائيلي، وهي نسبة نمطية حددت لكي تتاح الفرصة أمام «النمو الطبيعي» . وقد  
روت منظمة بتسليم قصة معالي أدوميم . نشأت المدينة إبان حكومة العمل في منتصف  
السبعينيات، ويشير موقع المدينة على الشبكة الدولية إلى أنها نمت بشكل سريع «نتيجة  
للتدفق الغزير في المعونات المقدمة من الحكومة» . وتتوقع الخطة الرسمية الحضرية لمدينة  
القدس زيادة في رقعتها بنسبة ٢٨٥ بالمائة ما بين عامي ١٩٩٤ و٢٠١٠م إلى ما يعادل  
٦٠,٠٠٠ شخص . وقد اقتطعت أراضيها كذلك من أراضي العديد من القرى  
الفلسطينية بما في ذلك قرية أبوديس، التي طبقاً لخطط الحمام، سوف تصبح القدس  
الفلسطينية (أى القدس) ولكن طبقاً للغة، فتلك «خفة يد» قلّصت الأرض في مصلحة  
«القدس» الإسرائيلية التي سوف تضع يدها على «هجرة» كبيرة من الضفة الغربية .  
واكتشفت سلطات الدولة وجود «كثير من المباني المخالفة» التي أقامها المستوطنون  
اليهود . و«الحل» كان بسيطاً، كما ورد في تصريحات أخرى، ويكمن في «منح  
تراخيص بأثر رجعي بدلاً من إزالة المباني» بينما يكون الحل هو الإزالة، وغالباً بطريقة  
وحشية، إذا ما أقام العرب مباني مخالفة، فقد كان لزاماً عليهم أن يبقوا نتيجة للشروط  
الصارمة المفروضة على المباني العربية .

نفذت عملية ترحيل البدو منذ عام ١٩٩٣م لتتاح الفرص أمام المزيد من عمليات  
زيادة رقعة معالم أدوميم بطريقة قاسية بدرجة خاصة . وقد حاولوا «تجنب مصيرهم  
الرهيب» - وكم كان رهيباً وعلى الملأ - وذلك بتقديم عريضة إلى «محكمة العدل العليا»  
التي كانت تعمل وفقاً لتقليدها في الامتثال بخنوع إلى سلطات الدولة . برغم أنها قد  
عبرت من قبل عن أمل بأن تخفف قوات الدفاع الإسرائيلي من عمليات الترحيل  
«كعفو»، وفي نوفمبر ١٩٩٩م رفضت المحكمة العليا عريضة أخرى تقدم بها  
الفلسطينيون يعارضون فيها التوسع الإضافي في رقعة معالي أدوميم، وأوحت بأن

«بعض الخير لسكان الجوار [القرى الفلسطينية] قد يأتي من التقدم الثقافي والاقتصادي للمدينة اليهودية».

والمحصلة النهائية، كما خلصت منظمة بتسليم، هي أنه هنا، كما في الأراضي<sup>(١)</sup> يخضع جميع السكان المحليين المغلوبين على أمرهم، إلى نظم وضعتها القوة العسكرية للاحتلال كي تعزز مصالحها السياسية» وازدادت كذلك خلال عملية سلام أو سلو.

أوضحت بلدية معالي أدوميم أن «الهدف السياسي من بناء المدينة كان استيطان المنطقة التي تقع إلى الشرق من عاصمة إسرائيل بمحاذاة طريق القدس - أريحا» بذلك تفصل رام الله والمنطقة الفلسطينية المحصورة شمالاً عن بيت لحم والمنطقة الأخرى المحصورة جنوباً. وتتضمن كل خطة سلام أمريكية - إسرائيلية على صيغة ما لهذا الشرط، بالإضافة إلى زيادة رقعة القدس إلى الشمال والجنوب. وكما حدث في السابق، فقد تضمنت المقترحات النهائية التي تقدم بها كليتون في يناير ٢٠٠١م على بروز آخر تجاه الشمال يفصل القطاع الشمالي بشكل فعلي. وأصبحت الثلاث مناطق المحصورة معزولة عن القدس القديمة، التي تمثل المركز التقليدي للحياة الفلسطينية. فقد حاصرتها منشآت تحتية ممتدة تضم «شبكة كبيرة للطرق تمتد لحوالي ٤٠٠ كم تتجنب المراكز التي يقطنها الفلسطينيون، وتقدم للمستوطنين والقوات العسكرية الحماية للانتقال بسرعة وأمان عبر الضفة الغربية». كذلك تمنع شبكة الطرق الجانبية المنشأة على ١٦٠,٠٠٠ ألف دونم من الأراضي المسلوبة عملية توسيع وغو القرى الفلسطينية، وتعوق من حركة الفلسطينيين وتجارتهم ليستخدموا ما يطلق عليه رسمياً «طرق فلسطينية» ينطوي العديد منها على مخاطر فعلية، كطريق بيت لحم - رام الله على سبيل المثال (وربما يغلق نهائياً إذا ما نفذت صيغة كليتون - باراك أو ما شابهها). بالإضافة إلى ذلك، أنشئت «طرق فرعية» تؤدي إلى المستوطنات اليهودية التي تحتوي على حمامات سباحة وحدائق مروية رياً جيداً (في وقت تعاني فيه القرى والمدن الفلسطينية من قلة المياه، وفي كثيراً ما تختفى خلال موسم الجفاف). وعند مرور مستوطن واحد على طريق فرعى، يتوقف المرور الفلسطيني بأكمله، وتفرض أعمال

(١) المقصود الأراضي المحتلة - المترجم.

الغلق المستمرة التي يقوم بها الإسرائيليون سجنًا آخر للسكان، كثيرًا ما تمنع أو تعوق بشكل كبير من وصول عربات الطوارئ كسيارات الإسعاف، وقد أشارت الصحافة الإسرائيلية إلى الكثير من صور أنواع الوحشية والإذلال المتعمد الذي يتوقعه المرء من جيش محتل يتعامل بدون ضابط.

تسير كل خطوة على الدرب بموافقة ومعونة مالية أمريكية مرت عبر قنوات مختلفة، بالإضافة إلى الدعم الدبلوماسي والعسكري الضروري. كذلك تكبدت الولايات المتحدة العناء لتضمن خلو التصعيد في إرهاب الدولة خلال المواجهات الحالية من المراقبة وأثرها المثبط. ففي السابع والعشرين من شهر مارس عام ٢٠٠١م قامت الولايات المتحدة بالاعتراض على مشروع قرار لمجلس الأمن يدعو إلى الاستعانة بمراقبين دوليين، وطبقًا لمصادر أوروبية أوردتها الصحافة الإسرائيلية فقد «أهلك» الاقتراح «أربعة اعتراضات» لواشنطن كانت قد «صدمت ممثلي الدول الأوروبية الأربع التي صاغت القرار» وهي إيرلندا وبريطانيا والنرويج وفرنسا. ورفضت الولايات المتحدة أى إشارة إلى كلمة «حصار» أو مبدأ الأرض مقابل السلام أو المستوطنات أو القانون الدولي ومعاهدة جنيف، وفي ذلك الوقت كان العرب وحلفاؤهم قد عدلوا عن قرارهم أملين أن أوروبا بمقدورها «التفاوض مع الأمريكيين حول الصيغة» وأوضح أحد الدبلوماسيين الأمريكيين أن «الولايات المتحدة تؤمن بأن الأمم المتحدة يجب أن تبقى مستعدة من مناقشات الاستيطان»، وأن «قضية معاهدة جنيف» يجب أن تحل بين إسرائيل والفلسطينيين دون «حكم مسبق» من الأمم المتحدة.

تعد مسألة معاهدات جنيف مسألة مهمة على نحو خاص. فقد تم تبني هذه المعاهدات عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية لفرض حظر على الممارسات النازية وعلى نقل أقوام من الدول المنتصرة إلى الأراضي المحتلة للدول المنهزمة، وعلى أى أعمال تضر بالمجتمعات المدنية. ألحقت مسئولية مراقبة الالتزام بالمعاهدات إلى لجنة الصليب الأحمر الدولي، الذي أقر بأن برامج الاستيطان الإسرائيلية تمثل انتهاكًا للمعاهدة الرابعة. وقد عزز العديد من القرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة من موقف لجنة الصليب الأحمر الدولي. وكذلك أكدت الولايات المتحدة على ضرورة تطبيق المعاهدة على الأراضي التي احتلتها إسرائيل من خلال جورج بوش

سفيرها لدى الأمم المتحدة (سبتمبر ١٩٧١م) وعبر مشاركتها في إجماع على تبني قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ (١٩٨٠م)، الذي أدان أعمال الاستيطان الإسرائيلية بوصفها «أعمال انتهاك سافرة» للمعاهدة، حتى كلينتون لم تكن لديه الرغبة في اتخاذ موقف علني تجاه انتهاك صراح لجزء أساسي من القانون الدولي لحقوق الإنسان. لذا امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت عندما دعى مجلس الأمن إسرائيل في أكتوبر ٢٠٠٠م «إلى الالتزام بكامل مسؤولياتها طبقاً لمعاهدة جينيف الرابعة» التي كانت تنتهكها بشكل سافر (القرار رقم ١٣٢٣، بموافقة ١٤ صوتاً مقابل لا شيء).

بناءً على المعاهدات، تنهض مجموعة البلاد التي تمثل الأطراف الرئيسية الموقعة على الاتفاقية، بما في ذلك القوى الأوروبية والولايات المتحدة، بمسئولية «احترام وضمأن احترام» المعاهدات «في كافة الأحوال»، وقد أوضحت لجنة الصليب الأحمر الدولي أن عليهم بذل كل ما في وسعهم من واقع قوتهم لضمأن التطبيق العام لمبادئ حقوق الإنسان التي تشكل أساس المعاهدات.

من ثم يتعين على واشنطن من واقع مسؤوليتها أن تحول دون استمرار عمليات المستوطنات واغتصاب الأراضي وأعمال العقاب الجماعي، وكافة وسائل الترويع الأخرى والقمع والعنف. كذلك أوضحت لجنة الصليب الأحمر الدولي (فبراير ٢٠٠١م) أن أعمال الغلق والحصار الإسرائيلية تمثل انتهاكاً للالتزامات تجاه المعاهدة، ناهيك عن الاستخدام المفرط وغير المشروع للقوة بشكل متكرر، والذي أدانته كافة المنظمات المهمة المعنية بحقوق الإنسان، داخل إسرائيل والولايات المتحدة، والأمم المتحدة مرة أخرى، في قرار تقدمت به المجموعة الأوروبية، وحصل على موافقة بالإجماع باستثناء الولايات المتحدة.

يتتبع ذلك أن تصبح الولايات المتحدة في وضع انتهاك صريح للالتزامات كطرف رئيسي في الاتفاقية. ليس فقط لأنها لا تعمل على ضمان احترام المعاهدات كالتزام عليها، بل لأنها شاركت بجدية في انتهاكها. فكافة الأنشطة الخطيرة التي تقوم بها الولايات المتحدة وإسرائيل في الأراضي المحتلة تمثل انتهاكاً صريحاً للقانون الدولي. والامتيازات التي عرضها كلينتون وباراك، والتي وصفت بأنها «الخطوة الواقعية»

الوحيدة، والتي حصلت على تأييد كبير لما فيها من روح كرم وسخاء. فمن الضروري مناقشة تربياتها الخاصة التي تعافها النفس، فهي تقف ضد الأسس الأخلاقية الأولية.

هناك دافع قوى وراء رغبة واشنطن في الحظر على أى إشارة إلى معاهدات جينييف ووراء تعاون وسائل الإعلام قلباً وقالباً إلى الدرجة التي قامت فيها بإذاعة أن «الأراضى المتنازع عليها» تعتبر أراضى يقوم الفلسطينيون باحتلالها، وتلك حقيقة معبرة بما يكفى، فالفلسطينيون وغيرهم يحتلون أراضى الغير، ولا يستثنى من ذلك سوى إسرائيل وراعيها الولايات المتحدة.

هناك قوى كبيرة داخل إسرائيل ظلت منذ فترة طويلة تقف إلى جانب قيام شكل ما لدولة فلسطينية على الأراضى المحتلة. من أبرزها أصحاب المصانع الإسرائيليون، فقد ظلوا يدعون إلى إقامة دولة فلسطينية أيضاً قبل توقيع اتفاقات أوسلو، وأوصى دوف لوتمان رئيس رابطة أصحاب المصانع الإسرائيليين باتباع نموذج اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية «NAFTA» الذى كان فى مرحلة التفاوض عليه آنذاك، وعلق مراسل جريدة حزب العمل عليه قائلاً: بأنه «تحول من الاستعمار إلى الاستعمار الحديث»، وبأنه «موقف مماثل للعلاقات التي تربط بين فرنسا والكثير من مستعمراتها السابقة فى أفريقيا»، وأوضح منسق العمليات الإسرائيلى فى الأراضى أن الهدف وراء ما يقوم به من عمل هو «دمج اقتصاد الأراضى [المحتلة] داخل الاقتصاد الإسرائيلى». فوجود دويلة على غمط باننستان قد يتيح لشركات إسرائيلية إقامة مصانع تجميع على أراضى الجانب الفلسطينى بما يوفر عمالة رخيصة دون الحاجة إلى مراعاة البيئة، أو القيود الأخرى المفروضة على تحقيق الأرباح، وكذلك التخفيف من قلق تلك المؤسسات التي سخر منها بعض أولئك ووصفوها بأنها «أرواح جميلة» تنظر إلى الطريقة التي يعامل بها العمال، تريد أن تفرض الحد الأدنى من ظروف العمل والأجور المقبولة.

ومرة أخرى حول نموذج اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. فوجود دولة مستقلة قد يقدم سلاحاً ذا فائدة ضد طبقة العمال الإسرائيليين، حيث يوفر وسائل للحد من أجورهم ومستحقاتهم، ولتقويض النقابات، مثلما حدث تماماً فى الولايات المتحدة، حيث يعمل المصنعون على تنمية طاقة إنتاجية زائدة خارج الولايات المتحدة، بحيث يمكن استغلالها فى القضاء على الإضرابات العمالية، ويهددون كذلك «بالانتقال» إلى

المكسيك لتمزيق التنظيمات النقابية، وهذه إحدى العواقب الخطيرة لاتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، والتي يحتمل أنها تركت انطباعاً في نفس المصنعين الإسرائيليين. وقد يتأثر بشكل خاص العمال الإسرائيليون الفقراء في «مدن التنمية» والقطاع العربي، كما حدث في السابق. ففي خلال هجوم الليبرالية الحديثة في التسعينيات، ناضل عمال الموانئ الإسرائيليون ضد خصصة الموانئ وحل اتفاقيات التفاوض الجماعي التي تعزز الحقوق التي اكتسبوها. وحاول أصحاب الأعمال القضاء على الإضرابات بتحويل سفن النقل إلى مصر وقبرص، غير أن ذلك يضيف تكاليف باهظة لإعادة النقل، وقد يكون ميناء في غزة فكرة مثالية. ومع تعاون السلطات المحلية على النمط الاستعماري الجديد، يمكن نقل عمليات الموانئ إلى هناك، والقضاء على الإضرابات، وانتقال الموانئ الإسرائيلية إلى أيد خاصة لا يمكن محاسبتها.

هناك أيضاً دوافع وطنية وراء معارضة التوسع في الأراضي، فقد أصبحت أزمة السكان، التي نتجت عن الاختلاف في معدلات المواليد بين العرب واليهود، تمثل قلقاً متنامياً (وداخل المجتمع اليهودي الاختلاف في معدلات المواليد بين المجتمع العلماني والمجتمع الديني) وتشير الإحصائيات السكانية منذ فترة طويلة إلى أن العرب الإسرائيليين واليهود المتطرفين دينياً، والكثير منهم غير صهيوني، سوف يشكلون جزءاً كبيراً من المجتمع. وحصل مؤتمر عقد في مارس ٢٠٠١م قام بتنظيمه شخصيات بارزة معنية بالمشكلة على اهتمام إعلامي كبير، مثلما حصلت دعوة من المحلل المبجل شلومو جازيت لتأسيس ديكتاتورية مؤقتة لتطبيق إجراءات داخلية صارمة للتعامل مع «الخطر السكاني» الذي يعتبره «أخطر تهديد تواجهه إسرائيل»، ولنفس السبب قام بإطلاق دعوة قوية للانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة، ليس على غرار دعوات كليتون وباراك أو الخطط الأخرى.

فطنت جيداً الحمائم الإسرائيلية البارزة إلى المغزى الأساسي من عملية سلام أوصلو. فقبل انضمامه إلى حكومة باراك كوزير للأمن الداخلي، رأى المؤرخ شلومو بن عامي في دراسة أكاديمية أن «اتفاقات أوصلو» في طابعها، قد وضعت على أسس استعمارية جديدة، وعلى قاعدة حياة دولة اعتماداً على دولة أخرى. «تم تأسيس اتفاقيات أوصلو على قاعدة الاستعمار الجديد، أن تعتمد حياة دولة على دولة أخرى

للأبد»، ومن منطلق هذه الأهداف وضعت اتفاقيات كليتون ورايين وبيريز لتفرض على الفلسطينيين «اعتماداً كلياً وكاملاً على إسرائيل» لتخلق بذلك «وضعاً استعماريًا على نطاق واسع» يتوقع له أن يكون «الأساس الدائم» لـ «وضع الاعتماد» واستمر بن عامي إلى أن أصبح المفاوضات الرئيسي والمخطط لمقترحات باراك .

خطوة بخطوة، عملت الولايات المتحدة وإسرائيل لمدة ثلاثين عامًا في وضع نظام دائم لتبعية استعمارية حديثة . واتخذ المشروع أشكالاً جديدة على مسار الخطوط التي رسمها إعلان المبادئ وقتما دخلت «عملية سلام أوسلو» إلى حيز التنفيذ، والتي كان قد أعلن عنها بالتفصيل الدقيق في الاتفاقات المؤقتة . وطبقت الخطط على برامج الاستيطان والبناء التي نفذت بصرف النظر عن من هو في السلطة، وغالبًا بأكثر الطرق فعالية إبان حكم حمائم العمل الذين يحرصون على أن يكونوا أكثر حصانة ضد الانتقاد . وخلال كل ذلك، اعتمدت الخطط والتنفيذ بشكل جذري على الدعم العسكري والديبلوماسي والمالي الذي تقدمه الولايات المتحدة، وليس أقل من ذلك اعتماداً على الدعم الأيديولوجي للرأى المين للمثقفين .

\*\*\*